مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

هرمز «العقدة والحل»

كيف اعاد المضيق حيوية الجغرافيا السياسية في حسم نتائج الحروب؟

د. عبد الرزاق غراف
باحث اول
مركز الخليج للابحاث

هرمز «العقدة والحل»

كيف اعاد المضيق حيوية الجغرافيا السياسية في حسم نتائج الحروب؟

من الهامش الى المركز كانت تلك هي رحلة مضيق هرمز ضمن مسار حرب الاربعين يوما، على النحو الذي ارتبطت نهايتها المؤقتة بوضع المضيق وكأن الحرب قامت به ومن أجله، موضع جعله هو العقدة والحل على حد سواء، فمن أجله تستمر الحرب وبه يفتح باب التسوية، هذا ما وصل إليه موقع مضيق هرمز في الحرب التي تجاوزت ما هو متوقع امريكيا على الأقل، ولم تزدها تطورات الاحداث إلا تعقيدا، وان كان هناك ما يمكن استخلاصه لغاية الان من منظور جيوبولتيكي فهو أن الحرب الدائرة أكدت على أن الجغرافيا السياسية ثابت لا يسقط في حروب البشر مهما بلغ تطور السلاح وتقدم التكنولوجيا والقدرة على التدمير، وأنها أولوية عما سواها من أولويات، وتزيد حيوية هذا المحدد في المضائق والممرات التي تشكل ضمنيا مواطن اختناق للاقتصاد العالمي، والتهديد بغلقها كفيل بإرباك الاسواق فما بالك في حال تجاوز التهديد نحو الفعل وهرمز في صميم هذا التعريف.

في البداية لم يكن ملف المضيق أولوية مطلقة لاطراف الحرب، او أقله لدى الامريكيين، بغض النظر عن اسباب ذلك وهل هو مرتبط بقصور امريكي في استشراف تطورات الحرب والتفاؤل غير المحسوب بالقدرة على الحسم عبر ضربات قوية وخاطفة تشل مراكز القيادة لدى النظام الايراني قبل تعافيه واتخاذه لقرار غلق المضيق؟ تفاؤل ارتقى ليكون سوء تقدير استخباراتي وسياسي بقدرة المعارضة وورقة الأقليات على المساعدة في الحسم قبل استعادة النظام للقدرة والارادة على الذهاب لغلق المضيق؛ ام انه جنون القوة الذي جعل الامريكيين يراهنون على قدرتهم على فتح المضيق بالقوة؟ ام انه رهان امريكي ثالث بالقدرة على حشد الحلفاء والمجتمع الدولي لفتح المضيق؟ وبغض النظر عن أي الاسباب ارجح فإن مسار تطور الاحداث اثبت قصور الرؤية الامريكية حول سبل التعامل مع مثل هكذا وضع.

وهنا وجب الاشارة الى أن القول بأن الولايات خارج اطار التأثير السلبي لغلق المضيق بحكم ما لها من بدائل عن نفط المنطقة مقارنة بالصين والهند والاتحاد الاوروبي هو طرح غير دقيق، فصحيح أن الولايات هي اكبر منتج للنفط واحتياطاتها الاستراتيجية الاكبر في العالم مما يتيح لها صبرا استراتيجيا ونفسا اعلى مقارنة بمنافسيها، ولكنها في ذات الوقت هي اكبر مستهلك، ما يربط سعر البرميل بجيوب قطاعات واسعة من الشعب الامركي، وسعر الطاقة ليس حبيس محطات البنزين بل يمتد لقطاعات واسعة تمس جوهر حياة المواطن من الغذاء الى الصحة الى العقار الى المواصلات الى معدلات التضخم وصولا

لصناديق الاقتراع، وهنا مكمن الخطورة على ادارة ترامب والحزب الجمهوري المقبل على انتخابات التجديد النصفي شهر نوفمبر القادم.

> **تحول المضيق الى اهم ملف في اجندة التفاوض الجاري عبر الوسيط الباكستاني وباقي الوسطاء، بل إنه تجاوز وضعه كملف تفاوضي ذات أولوية قصوى للاقتصاد العالمي ليكون هو طاولة التفاوض ذاتها بالنسبة للايرانيين الذين يرون فيه المخرج المنتظر للحرب التي فرضت عليهم**

في مقابل ذلك دفعت مجريات الحرب بمضيق هرمز ليكون أهم ورقة في يد ايران للمناورة بل إنها تكاد تكون الورقة الوحيدة في الوقت الراهن، فإختصارا يعد المضيق بمثابة القنبلة النووية التي توازن قوة الردع الايرانية في حربها مع قوتين نوويتين، خاصة مع الفعالية الكبيرة التي اثبتتها ورقة المضيق في تحقيق ما هو اكبر من المتوقع من مكاسب، فعالية لم يكن حتى الايرانيين اصحاب قرار الغلق منتظرين أن تصل لمستوى التأثير الذي وصلت إليه وهي التي استحوذت على جل الاهتمام العالمي الذي ينتظر المخرج من هذه المعضلة، ومعه تحول المضيق الى اهم ملف في اجندة التفاوض الجاري عبر الوسيط الباكستاني وباقي الوسطاء، بل إنه تجاوز وضعه كملف تفاوضي ذات أولوية قصوى للاقتصاد العالمي ليكون هو طاولة التفاوض ذاتها بالنسبة للايرانيين الذين يرون فيه المخرج المنتظر للحرب التي فرضت عليهم، كونه يمنحهم ضمنيا ورقة ضغط استراتيجي بمزايا كبيرة وتكاليف زهيدة في ظل تراجع رهان استخدام القوة العسكرية لدى باقي الاطراف ومنه المواجهة المباشرة لفتحه، وهو مايفسر تمسكهم بورقة المضيق كأصل استراتيجي له كبير التأثير في مستقبل ايران الجيو سياسي ضمن المنظومة الاقليمية والدولية.

المبادرة التي قدمها الوسيط الباكستاني والتي قدمت رؤية مفادها اقدام ايران على فتح المضيق بما يفضي لتحصيل وقف لاطلاق النار لمدة معينة يتم خلالها تسوية باقي الملفات العالقة، وبغض النظر عن مدى توافق ذلك مع المراد امريكيا، الا أن ايران رفضتها بداية ثم تراجعت عن رفضها بعد أن تضمنت تفاصيل يبدو أنها لم تكن موجودة أو أنها لم تكن واضحة بشكل كافي لايران، حيث كان الرفض الايراني في البداية مبني على سبب وجيه وهو أن المبادرة ستفقد ايران أهم ما في يدها من أوراق دون ضمانات قوية على المكاسب المنتظرة من وراء ذلك، وعليه جاء الرفض الايراني الذي فضل التكاليف الناجمة عن التمسك بخيار الغلق والاستعداد لمواجهة عاصفة ضخمة من القصف على بنيتها التحتية، على المزايا غير المضمونة الناجمة عن قبولها بما جاء في المبادرة، توازيا مع العمل على رفع تكلفة استمرار الآخرين في خيار التصعيد رغم ما يتطلبه ذلك من امتلاك مقومات القدرة على الاستمرار بالنسبة لإيران، وفي ظل هذا التناقض الكلي بين اطراف الحرب بدى للوهلة الاولى أننا امام مشهد صفري ناجم عن تمسك كل الاطراف بأقصى مطالبها مع غياب الحدود الدنيا من التنازلات التي تفضي لتجاوز الطريق المسدود للوساطات الجارية، بغض النظر عن حقيقة الموقف الايراني المتعنت وهل هو ادراك استراتيجي بالقدرة على الصمود في وجه التهديدات الامريكية، ام انه مناورة لدفع الامريكيين للمزيد من التنازلات عبر دفع الامور الى حافة الهاوية ومحاولة الاستفادة

من الوقت وانتظار مكاسب تصاعد الضغط الداخلي على خيارات ترامب ولكن دون تجاوز المهلة المحددة للاخير، تفاديا لاحراجه وهو المعروف بنرجسيته وبكونه مستعد للتضحية بكل ما هو عقلاني في سبيل ارضاء نرجسيته وحب ظهوره بمظهر المنتصر مطلقا.

> **في ظل هذا التناقض الكلي بين اطراف الحرب بدى للوهلة الاولى أننا امام مشهد صفري ناجم عن تمسك كل الاطراف بأقصى مطالبها مع غياب الحدود الدنيا من التنازلات التي تفضي لتجاوز الطريق المسدود للوساطات الجارية**

وهو ما اثبتته الساعات الاخيرة قبل دخول تهديدات ترامب حيز التنفيذ، والتي حملت الجديد الذي لم تتبين تفاصيله بعد في ظل تضارب الروايات حول ما هو متفق عليه، ومالذي كان حاسما عمليا في الدفع نحو وقف اطلاق النار، وهل أنه بسبب اقتناع اطراف الادارة الامريكية والدائرة المحيطة بالرئيس بخطورة الموقف وحالة المأزق التي حملتها تهديدات ترامب بمحو الحضارة الايرانية كما سماها وانهاء البنية التحتية الايرانية، وهو ما يعد بصراحة النص جريمة حرب مكتملة الاركان، ما لقي رفضا واسعا في للكونجرس وصل لحد المطالبة بتفعيل «التعديل الخامس والعشرين» في الدستور الأمريكي الذي يمنح نائب الرئيس وأغلبية أعضاء الحكومة صلاحية إعلان عدم قدرة الرئيس على أداء مهامه، ما يتيح ابعاده مؤقتًا عن السلطة، أو بـ «المساءلة» في الكونغرس وعزله بالأغلبية، بل أن بعض الاصوات طالبت جهرا الجيش بعدم تنفيذ أوامره التي تنطوي على جرائم حرب ما يعد سابقة في التاريخ الامريكي الحديث لها ما بعدها.

الانتقائية الايرانية للقانون الدولي:

بالعودة لما تشهده الملاحة الدولية في مضيق هرمز من عقبات وتحديات، توازيا مع تصاعد الضغط العسكري الامريكي والاسرائيلي وتمدد الاعتداءات الإيرانية لجل الاقليم وفي مقدمة ذلك دول الخليج، أين أصبح مضيق هرمز أحد أهم صور الأزمة بعد أن أعلنت إيران عن غلق جزئي له، حيث توقفت سلاسل الامداد وحركة الشحن وتدفقات التجارة الدولية بشكل شبه كلّي عبر المضيق الذي يمر عبره خمس امدادات الطاقة العالمية.

السلوك الإيراني الذي يحاول فرض الأمر الواقع بالقوة في المضيق والهادف لتحويل الأخير الى مصدر للإيرادات المالية، يطرح جملة من الإشكالات حول مدى الأحقية القانونية لإيران لفعل ما تفعل، خاصة مع الفعالية التي ابدتها هذه الورقة كأداة ضغط على الاقتصاد العالمي فضلا عن كونها فاعلا حاسما في أي تسوية منتظرة للحرب، وهو ما زاد من الطموح الإيراني في العمل على استدامة هذا الوضع في ظل المزايا الضخمة المنتظرة من وراء ذلك مقابل حدود دنيا من التكاليف.

يثبت هذا السلوك مستوى متقدم من الانتقائية التي يتسّم بها الموقف الإيراني تجاه المضيق، والمنافي لما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لسنة ١٩٨٢ والتي ارست مبدأ «حق المرور» دون قيود من الدول المشاطئة (إيران وسلطنة عُمان) حتى خلال فترات النزاعات، ورغم أن إيران وقعت على الاتفاقية

الدولية ولكن دون المصادقة عليها، إلا أن ذلك لا يعد مبررا قانونيا لسلوكها الراهن، فالاتفاقية ملزمة لكل الأطراف حتى دون انضمام أو مصادقة. وهو ما يقع على إيران.

ولعل أن مكمن «الانتقائية» مرتبط بتأكيد إيران على شرعية مطالبها استنادا للقانون الدولي الانساني في ملفات أخرى ذات علاقة بالحرب الراهنة، وفي مقدمة ذلك ملف «التعويضات» عن الاضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة غير المشروعة وهو ما ينطبق على الحرب الامريكية الإسرائيلية الراهنة على إيران، اين تتحمل الأطراف المبادرة بالعدوان كامل المسؤولية الدولية خاصة فيما تعلق بالاعتداءات على البنى التحتية والممتلكات المدنية على ان تشمل هذه المسؤولية التعويض عن الاضرار المادية والمعنوية استنادا لاتفاقية لاهاي.

في حين يتم تغييب السند القانوني في الخطاب الإيراني تجاه ما يحدث في مضيق هرمز؛ تغييب له ما يبرره في ضوء غياب أي شرعية عن النشاط الإيراني، سواء فيما تعلق بتعطيل الملاحة وممارسة القيود وفرض الرسوم على السفن، أو ما تعلق بالتهديد بالإغلاق التام للمضيق في حال تجاوز العدوان الإسرائيلي والأمريكي الخطوط الحمراء المرسومة من الإيرانيين، وهو أمر مرفوض مطلقا في القانون الدولي بغض النظر عن الآليات المستخدمة خلال الإغلاق، كون القانون الدولي قد خصّص لموضوع «التلغيم البحري» إجراءات مستقلة عبر حصر الاستهداف للسفن الحربية دون المدنية والتجارية.

> **تتحمل الأطراف المبادرة بالعدوان كامل المسؤولية الدولية خاصة فيما تعلق بالاعتداءات على البنى التحتية والممتلكات المدنية على ان تشمل هذه المسؤولية التعويض عن الاضرار المادية والمعنوية استنادا لاتفاقية لاهاي**

والثابت في هذا السياق أن ما تستند إليه إيران بأن المضيق يقع ضمن نطاق سيادتها وعليه فإن ما يقع على قنوات مائية أخرى كالسويس وبنما يقع عليه، إلا أن هذا المبرّر لا يحمل أي حجة قانونية تفضي لشرعنته لجملة من الأسباب، كون المضيق يعتبر ممرا دوليا طبيعيا لا يجوز ممارسة السيادة عليه بموجب اتفاقية قانون البحار عكس باقي القنوات التي تعد اصطناعية، ومنه فإن كل ما ترتّب عن السلوك الإيراني لا يستند لأي شرعية قانونية حتى مع تضارب التفسيرات ضمن ما يحمله عدم مصادقة إيران على اتفاقية قانون البحار، فإيران وقّعت على اتفاقية UNCLOS عام ١٩٨٢ لكنها

لم تُصادق عليها حتى اليوم، وهذا الفارق القانوني الدقيق بين التوقيع والمصادقة هو ما تتمسك به طهران كحجة لشرعنة سلوكها والتملص من إلتزامات الاتفاقية، ورغم انه ومن الناحية القانونية فإن الاتفاقية غير مُلزِمة لدولة لم تُصادق عليها، ولا يوجد ما يشير بصراحة النص لذلك، لكن المجتمع الدولي يردّ على ذلك بحجة مضادة حيث ان كثير من أحكام الاتفاقية باتت جزءاً من القانون الدولي العرفي، أي أنها ملزِمة لجميع الدول بصرف النظر عن المصادقة، لأن الممارسة الدولية المستمرة لعقود كرّستها قانونا غير مكتوب يسري على الجميع، خاصة وانه عُرف يسنده طرح قانوني فيما تعلق باتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، حيث تشير المادة ١٨ منها الى الالتزام بعدم تعطيل موضوع المعاهدة أو الغرض منها قبل دخولها حيز التنفيذ، وان تلتزم الدولة بالامتناع عن الأعمال التي تعطل موضوع المعاهدة أو غرضها وذلك:

أ. إذا كانت قد وقعت المعاهدة أو تبادلت الوثائق المنشئة لها بشرط التصديق، أو القبول، أو الموافقة، إلى أن تظهر بوضوح نيتها في أن لا تصبح طرفاً في المعاهدة

ب. إذا كانت قد عبرت عن رضاها الالتزام بالمعاهدة حتى دخولها حيز التنفيذ على أن لا يتأخر هذا التنفيذ بغير مبرر

وهي معطيات قانونية صريحة تبطل الحجة الايرانية بالتعلل بعدم المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة للبحار كمبرر لتبرير سلوكها الراهن في مضيق هرمز، وبالتالي يسقط عليه اي غطاء شرعي يمكن الاستناد اليه.

مستقبل المضيق وسط مخاطر اعادة تعريفه خارج اطاره الطبيعي كممر دولي:

الثابت فيما هو قادم أن اهم محدد لنجاح المفاوضات المتوقعة خلال الاسبوعين القادمين في تجنب سيناريو عودة الحرب هو طريقة تعامل ايران مع مضيق هرمز في الهدنة، واذا ارادت ايران ترسيخ مسألة السيطرة الكاملة على المضيق وفرض الرسوم وتتمسك بذلك في المفاوضات سيجعل سيناريو استئناف الحرب امر واردا بقوة، واذا اعادت ايران تدريجيا المضيق لحالته الاولى قبل الحرب ولو بشكل تدريجي ووفق اطر زمنية متسلسلة فلن يكون لدينا مشكلة في الاتفاق النهائي والذي سيشمل تنازل ايراني عن البرنامج النووي ولو بشكل ضمني مقابل رفع العقوبات والغاء تجميد الاموال وما الى ذلك من حوافز اقتصادية دون المساس ببرنامج الصواريخ الذي ادركت امريكا صعوبة القضاء عليه.

من جهة اخرى يعلم ترامب أن لجنونه حدود مرتبطة بالدمار الاقتصادي الذي سيلحق بالمواطن الامريكي وربما يعد ذلك احد اهم اسباب جنوحه للهدنة المؤقتة التي وبقدر ما هي حاجة ايرانية بقدر ما هي حاجة امريكية وان كان لكل اسبابه، فالبنسبة للعقل الاستراتيجي الامريكي فإن الحرب وصلت لطريق مسدود، وقد خرجت عن المتوقع زمنيا بدون تحقيق ما هو معلن من اهداف، وان هناك مشكلة في الخطة واهدافها وكيفية انهائها، فالخطة من البداية لم تكن كاملة واهدافها دخلت منطقة ضبابية فلا النظام سقط ولا الولايات المتحدة حققت كبير المكاسب المعلنة على الاقل، بل انها منحت ايران هدية بالتحكم الكامل في اغلاق وفتح مضيق هرمز، بالاضافة لذلك فالحلفاء احجموا

عن القتال سواء في اوروبا او المنطقة العربية نتيجة للانعزالية الامريكية في رسم مسارات الحرب التي بدت من الوهلة الاولى فخا استراتيجيا مبهما. ليبقى الرهان الاكبر حاليا بعد نجاح الامريكيين في تجاوز المأزق نسبيا هو مدى قدرتهم على لجم جموح اسرائيل لعرقلة هذه الصفقة الجارية بوساطة باكستانية.

في مقابل ذلك تتزايد تعقيدات وحدود مشروعية البدائل المطروحة في الوقت الراهن للتقليل أو إزالة القبضة الإيرانية عن المضيق، وفي مقدمة ذلك البديل القائم على انشاء قوة دولية تشرف على الملاحة في المضيق على غرار ما اشارت إليه المبادرة الأوروبية القائمة على تشكيل تحالف قوامه ٢٢ دولة من اجل الاشراف على حرية الملاحة، وهو حتما ما يحمل في ثناياه تعقيدات كبيرة مرتبطة بشرعية وجود هذه القوة أساسا وحدود مهامها واطرها الزمنية ودور دول المنطقة فيها وغيرها من إشكالات.

تتزايد تعقيدات وحدود مشروعية البدائل المطروحة في الوقت الراهن للتقليل أو إزالة القبضة الإيرانية عن المضيق

كما يتصاعد الرهان على تشكيل تحالف بين الدول المتشاطئة للاشراف على تنظيم الملاحة في المضيق، غير أن ما خلفته الحرب من تداعيات من الصعب الجزم على تجاوزها بسرعة، يبقى عائقا عمليا امام هذا الرهان، وحتى وان تم تحصيله فسيتطلب امدا طويلا لاسترجاع الثقة المفقودة، وهو ما لا يتلائم مع الظرفية العاجلة التي تتطلبها جهود اعادة الوضع في المضيق لحالته الطبيعية، ليبقى الثابت ان اي خيار ينافي الوضع الطبيعي ويبتغي تطبيع الوضع الراهن للمضيق سواء عبر شرعنة الهيمنة الايرانية عليه او تقاسم ذلك مع اي طرف، اقليميا كان او دوليا، هو امر مرفوض قطعا لما له من مخاطر مستقبلية على احد اكثر الممرات الاستراتيجية اهمية في العالم، ما يجعل المجتمع الدولي ودول المنطقة امام مسؤولية الحفاظ على الوضع الطبيعي للمضيق كممر دولي.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64